مجتمع

أميركا: مقتل 6 بتحطم مروحية سياحية

ذكرت وسائل إعلام محلية أن طائرة مروحية تستخدم في الرحلات السياحية تحطمت على طريق سريع في ولاية وست فرجينيا الأميركية يوم الأربعاء، مما أسفر عن مقتل ستة أشخاص كانوا على متنها. وأفادت قناة «دبليو.إس.إيه.زد» نقلاً عن راي براينت رئيس العمليات في هيئة إدارة الطوارئ في لوجان، أن الطائرة تحطمت على الطريق 17 وكانت مشتعلة عند وصول فرق الإنقاذ. وأضاف براينت أن من المتوقع أن يظل الطريق السريع مغلقاً لمدة 24 ساعة لحين انتهاء التحقيقات. ونقلت القناة عنه قوله إن المروحية تعود لحقبة حرب فيتنام. (رويترز)

مطلوب شخصية «شجاعة» خلفاً لباشليه

طالبت أكثر من 60 منظمة حقوقية دولية يوم الأربعاء الأمين العام للأمم المتّحدة أنطونيو غوتيريس بأن يتحلّى من سيعيّنه قريباً في منصب المفوّض السامي لحقوق الإنسان بـ«الشجاعة» لمواجهة الانتهاكات التي ترتكبها حتى أقوى الدول، مشدّدة على وجوب أن تتّسم عملية اختيار خليفة ميشيل باشليه بالشفافية. وفي رسالة مفتوحة قالت المنظمات ومن بينها العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش والاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، إنّه يجب أن يكون المفوّض السامي المقبل «نصيراً لحقوق الإنسان يتحلّى بالشجاعة والمبادئ». (فرانس برس)

طفلة تصمّم برنامجاً لفرز النفايات

غزة ـ **علاء الحلو**

تسعى الطفلة الفلسطينية سنا الأشقر (11 سنة) إلى المساهمة في حل إشكالية تراكم النفايات الصلبة في المكبات، والتي تشكل خطراً على الإنسان بسبب صعوبة فرزها يدوياً، من خلال تصميم برنامج إلكتروني يفرز النفايات ويصنفها بطريقة آمنة وسليمة، تمهيداً لإعادة تدويرها بما يخدم المجتمع. وتقوم فكرة البرنامج الذي صممته الطفلة على تصنيف القمامة إلكترونياً إلى عشرة أصناف، من بينها الزجاج، المعدن، الطعام، الورق، الكرتون، البلاستيك، الأحذية، الملابس، أشياء لا يمكن تدويرها، والإلكترونيات، وفرز كل صنف من أصناف القمامة، بعد تعرّف كاميرا البرنامج عليه. ويتيح البرنامج في حال تطبيقه على أرض الواقع، المساهمة في عملية فرز النفايات، ووضعها في الأماكن المخصصة لها. تقول سنا، وهي من مدرسة بنات الشاطئ الإعدادية، غربي مدينة غزة، إنها استخدمت في تنفيذ برنامج تصنيف النفايات الذكي، والذي أطلقت عليه اسم IGSS، برنامج «PictoBlox» الخاص بالذكاء الاصطناعي، وقد تم ربطه مع موقع «تيتشابل ماشين» ومن ثم تمت تغذيته بالصور من مواقع عبر الإنترنت، إلى جانب بعض الصور التي تم التقاطها عبر الكاميرا. وتشرح سنا أن البرنامج سوف يساهم في خدمة البيئة في حال تنفيذه، وذلك من خلال مساهمته في التغلب على تكدس النفايات الصلبة في المكبات، خاصة في ظل الأوضاع التي يعاني منها قطاع غزة.

(عبد الحكيم ابو رياش)

لجان لإدارة الحياة الأسرية في الصين

بكين ـ **علي أبو مريحيل**

في إطار سعي السلطات الصينية إلى تقليص الفجوة بين الجنسين، ومعالجة عزوف الجيل الجديد من الشباب عن الإنجاب، أطلقت مؤسسات مدنية تموّلها الحكومة حزمة برامج للتأهيل المجتمعي، وقررت تشكيل لجان لإدارة الحياة الأسرية في البلاد. ويقول القائمون على الحملة التي تنظمها جمعية الأسرة الصينية بالتعاون مع الجمعية الوطنية للتعليم والصحة الأسرية، إن «الصين عانت خلال السنوات الأخيرة من ظاهرة الحب بلا زواج، والزواج بلا إنجاب، والإنجاب بلا تعليم وثقافة، ما يؤثر على البيئة الاجتماعية على المديين المتوسط والبعيد، لذا لا بدّ من تعليم الشباب كيف يجدون شريك الحياة المناسب، وإدارة حياتهم العاطفية والأسرية لضمان بيئة صالحة للزواج والإنجاب».

وقدم اتحاد نقابات العمال لعموم الصين خطة من أجل دفع النقابات إلى إنشاء مكان عمل صديق للأسرة، وتجربة توفير مرافق خاصة بتقدم خدمات رعاية الأطفال في مؤسسات ودوائر العمل، ثم محاولة توسيع الخدمات لتشمل التوجيه والدعم والإرشاد الأسري، إلى جانب تطبيق إجراءات مرنة في العمل، وتوسيع تغطية تأمين الأمومة.

يقول ليانغ تشون، عضو فرع جمعية الأسرة الصينية في بكين، لـ«العربي الجديد»: «تهدف الحملة إلى الحدّ من خوف الشباب من الزواج، من خلال تعزيز مفهوم الارتباط والأسرة، وتوجيه الجيل الجديد لتكوين نظرة عقلانية وصحية تجاه الشراكة مع الآخر، ومساعدة الأزواج في حل الصعوبات العملية على صعيد إدارة الأسرة، وتوفير بيئة اجتماعية صحية لإنجاب الأطفال».

يتابع: «تنشد الحملة التي تمولها الحكومة عبر دعم المؤسسات القائمة عليها وتسويقها إعلامياً، الوصول إلى أكبر شريحة من الشباب والأسر الصينية. وهي تنقسم إلى مرحلتين تستهدف الأولى فئة الشباب العازفين عن الزواج، والثانية الأزواج غير الراغبين في إنجاب مزيد من الأطفال».

ويلفت إلى أنه «من المهم جداً بعد الزواج إدارة العلاقة العاطفية بكلفة منخفضة لبناء عائلة سعيدة ومتناغمة. وإذا كان لا بدّ من حدوث خلافات، فمن المهم إيجاد طرق لحلها تعتمد أساليب صحيحة في التواصل، وهو ما ستتكفل الحملة بتنفيذه».

من جهتها، تقول سون تشين، المسؤولة في دائرة العلاقات العامة بالجمعية الوطنية للتعليم والصحة الأسرية في مدينة شينزن، لـ«العربي الجديد»، إن «الحملة تركز أيضاً على رفع مستوى الأبوة والأمومة لدى أولياء الأمور، وتسعى إلى حث الأفراد على أن يصبحوا آباءً فعّالين ومؤهلين للتأثير إيجاباً في توجهات أبنائهم. ففعّالية الأبوة والأمومة عامل أساسي في التأثير على سلوك الأبناء لأنها مفتاح تثقيف الأسرة. وهكذا يمكن ضمان احترام الوالدين لخيارات أبنائهم في ما يتعلق بالحب والزواج».

ويعلّق الباحث في مركز «دا شينغ» للصحة النفسية وو جيانغ، في حديثه لـ«العربي الجديد»، بأن «الحملات من هذا النوع تشير إلى أن الدولة تستشعر حقيقة الأزمة الديموغرافية التي قد تضرب البلاد خلال السنوات المقبلة، بسبب تراجع معدلات المواليد بصورة غير مسبوقة. وتنشد الإجراءات والقرارات التحفيزية التي تطلق كل فترة بعناوين مختلفة هدفاً واحداً يتمثل في حث الشباب على الزواج والإنجاب، مثل السماح بإنجاب طفل ثالث، وتمديد فترة الأمومة بالنسبة إلى الأمهات العاملات، وتوسيع نطاق التأمين الاجتماعي، وتدخل الحكومة في مسألة الإجهاض، وحظر التعرّف إلى جنس الجنين قبل ولادته، وغيرها من الإجراءات التي لم تلقَ استجابة مجتمعية».

ويعزو وو جيانغ العزوف المجتمعي إلى «ضغوط العمل، وعدم الاستعداد النفسي بالنسبة إلى جيل الطفل الواحد الذي نشأ في ظل السياسات الصارمة لتحديد النسل، لكسر حالة التنميط التي تسببت فيها عقود من الالتزام والانضباط الاجتماعي. كما تدفع حالة عدم اليقين بسبب جائحة كورونا وتسريح عشرات آلاف الموظفين في الاتجاه ذاته، حيث يشعر العديد من الشباب بعدم الأمان الوظيفي الذي يجعلهم يخشون من الإقدام على الزواج أو الإنجاب في هذا التوقيت الحرج»، لكنه شدد في الوقت ذاته على أهمية برامج التأهيل الاجتماعي والمحفزات التي تقدمها الحكومة، حتى لو كانت الاستجابة بطيئة، «فتوفير أرضية وبيئة اجتماعية صالحة لاتخاذ قرار الزواج مهم جداً بالنسبة إلى الشباب في وقت لاحق، خصوصاً حين يتعافى الاقتصاد الصيني وتنهض البلاد من جديد بعد التغلب على الوباء».

انخفاض عدد المواليد

بلغ عدد المواليد الجدد في الصين 12 مليوناً في عام 2020، وهو رقم أقل بكثير من المتوسط السنوي البالغ 16 مليوناً. ويعتبر هذا الانخفاض الأدنى في تاريخ البلاد منذ ستة عقود، وعزاه خبراء في الصحة الإنجابية إلى الانخفاض المستمر لعدد النساء في سنّ الإنجاب، وعزوف عدد كبير من الشباب عن الزواج.

تقرير

زلزال أفغانستان حين يخسر الفقراء كل شيء

للوهلة الاولى، قد يبدو ان الكارثة التي شهدتها افغانستان هي الزلزال. لكن ثمة ما هو اكبر بكثير، إذ كان يمكن الا يخلّف هذا العدد من الضحايا والدمار، لو كانت المناطق المتضررة تتمتع بالحد الادنى من مقومات العيش والامان

كابول ـ **صبغة الله صابر**

في اليوم التالي لوقوع الزلزال الذي ضرب إقليمي بكتيكا وخوست جنوبي أفغانستان، صباح الأربعاء، ما زال من المبكر بعض الشيء حصر كل الأضرار. تؤكد حكومة حركة «طالبان» أن حصيلة الضحايا ارتفعت إلى 1500 قتيل ونحو ألفي جريح، في وقت تقول مصادر محلية لـ «العربي الجديد» إن حصيلة الضحايا أكبر مما تمّ الإعلان عنه حتى الآن، وخصوصاً أن عمليات الإنقاذ مستمرة ويُعتقد أن كثيرين ما زالوا تحت الركام. كما تشير إلى أن عمليات الإنقاذ ما زالت متعثرة إلى حد ما بسبب هطول الأمطار وحدوث فيضانات في بعض المناطق، بالإضافة إلى وعورة الطرقات الأمر الذي يجعل الوصول إلى المناطق النائية المتضررة من جراء الزلزال صعباً.

في هذا السياق، يقول الإعلامي الذي كان متواجداً في مكان حدوث الزلزال رحيم خوشحال خان لـ «العربي الجديد»: «ما حصل كارثة إنسانية. ثمة قرى نائية أبيدت بالكامل وقد وصلت إليها فرق الإنقاذ متأخرة. بالتالي، ما زالت عمليات الإنقاذ مستمرة، الأمر الذي ينذر باحتمال ارتفاع حصيلة الخسائر البشرية. أما الخسائر المادية، فإنها تفوق ما يمكن تصوره، وتحتاج المنطقة إلى دعم كبير ومتواصل ولفترة طويلة، بالإضافة إلى حملة إغاثية كبيرة حتى بعد الانتهاء من عمليات الإسعاف». كما يوضح أن منازل الناس تحولت إلى مستشفيات ميدانية في ظل النقص في المعدات الطبية. وكان الأطباء يشكون من جراء عدم توفر الأدوية المناسبة، مشيراً إلى أن بعض القابلين عمدوا إلى إخراج ذويهم القتلى من تحت الركام، ويواصلون البحث عن مفقودين آخرين تحت الركام. وهذه مشاهد محزنة للغاية، لا سيما وأنهم لا يملكون ما يأكلونه أو يشربونه».

من جهته، يوضح الزعيم القبلي ميرويس فاروق في حديثه لـ «العربي الجديد» أنه خسر 18 من أفراد عائلته وأقاربه، لافتاً إلى أن عشرة قرى بأكلمها قد أصبحت أثراً بعد عين ودمرت بشكل كامل في مديرية برمل، كما دمرت سبع قرى بأكملها في مديرية غيان (المديريتان الأكثر تضرراً في ولاية بكتيكا)، يضيف: «الكارثة كبيرة. نحن شعب فقير، وخصوصاً في ولاية بكتيكا الحدودية مع باكستان حيث يعتمد الناس على الزراعة وتربية المواشي». يعجز كثيرون عن تأمين قوت يومهم وقد فقدت عائلات العديد من أقاربها ودمرت منازلها. ومع بدء هطول الأمطار وتوقع حدوث فيضانات، لا أدري لماذا ما زال العالم نائماً. ألسنا نحن بشراً أيضاً؟ لم تصل إلينا أية مساعدات باستثناء دعم محلي محدود».

وحول الوضع الطبي، يقول محمد سرور سعادت، أحد العاملين في مستشفى أركون (مديرية مجاورة للمناطق المنكوبة) لـ «العربي الجديد»: «الوضع كان صعباً جداً خلال الساعات الأولى لوقوع الزلزال في ظل غياب المستشفيات في المناطق المتضررة، باستثناء عيادات بالكاد تتسع لخمسة أشخاص. كما أن عدم توفر وسائل المواصلات شكل عائقاً أمام وصول المصابين إلى المستشفيات. واجهنا ضغوطاً كبيرة. لكن منذ صباح أمس، وصلت فرق طبية من كابول بالإضافة إلى أدوية ومعدات طبية، وبات الوضع الطبي أفضل. مع ذلك، نواجه الكثير من المشاكل ونحتاج إلى مساعدات كثيرة لأن عدد المصابين كبير».

خسائر

أسباب كثيرة ساهمت في زيادة حجم الخسائر البشرية، أبرزها أن الزلزال وقع منتصف الليل، ومعظم سكان المنطقة مزارعون يعملون نهاراً في الحقول ويعودون إلى بيوتهم مساء. بالتالي، كان الناس داخل منازلهم ما تسبب في ارتفاع عدد الضحايا. يقول الطبيب المتخصص في جراحة الأعصاب عبد الله حفيظ، والمتواجد حالياً في المنطقة المتضررة، لـ «العربي الجديد»: «بُنيت المنازل الطينية في المنطقة بشكل بدائي للغاية لأن الناس فقراء ما يعني أن أي هزّة أرضية يمكن أن تؤدي إلى كارثة». يضيف أن بعض الأهالي المتضررين أشاروا إلى تأخر عمليات الإنقاذ، وخصوصاً أن المنطقة نائية. ولم تصل أية مساعدات إلى الناس حتى الفجر. من جهته، يقول أحد المتضررين ويدعى محمد منصور، وهو من قرية دنكل كد في مديرية برمل (تقع على الحدود مع مديرية كيان، وكانت قد تضررت بشكل كبير): «فقدت ستة من أفراد عائلتي، وهناك خمسة جرحى. كنت استغيث طوال الليل من دون أن يساعدني أحد لأن حال جميع الناس كان مثل حالي. المنازل كلها دمرت. في الصباح، وصل أفراد قبائل من مناطق مختلفة وساعدوني في إخراج القتلى والجرحى.

اعتماد على وسائل محلية

وفجر يوم أول من أمس، تحركت الحكومة والقبائل ووصلت فرق الإنقاذ والفرق الطبية إلى المنطقة المنكوبة. ولم تكتف عناصر القبائل بالمساهمة في عملية الإنقاذ، بل ساهمت في توفير الإيواء والطعام وتقديم الدعم الطبي للمصابين. كما أن التجار والأغنياء في أفغانستان أعلنوا إيصال المساعدات الأولية إلى المتضررين.

وكان وزير الدفاع الأفغاني الملا محمد يعقوب قد توجه إلى المنطقة للإشراف على أعمال الإغاثة بنفسه، وفق ما أعلنت طالبان. كما ساهمت قوات الجيش في عملية الإسعاف، بالإضافة إلى توجيه أساتذة وطلاب كليات الطب في الجامعات المجاورة إلى المنطقة المنكوبة للمساهمة في عمليات الإسعاف. وعمدت مؤسسات محلية، على رأسها منظمة الهلال الأحمر الأفغاني، إلى إيصال بعض المساعدات. ويقول الناطق باسم الهيئة عرفان الله شرف زوي لـ «العربي الجديد» إن إرسال المساعدات الأولية مستمر من قبل منظمة الهلال الأحمر الأفغاني، من بينها الخيام والملابس والاحتياجات الأولية للحياة عموماً. وما زالت الهيئة تعمل بالتنسيق مع المؤسسات الخيرية الأخرى والإدارات المعنية في الحكومة لإيصال أكبر قدر من المساعدات. كما ساهمت منظمة الهلال الأحمر التركي بإيصال بعض المواد الغذائية بالتنسيق مع منظمة الهلال الأحمر الأفغاني، إلا أنها محدودة بالمقارنة مع حجم الكارثة.

مناشدات لإيصال المساعدات

ومع بداية الكارثة، ناشدت حكومة طالبان والمؤسسات المحلية المجتمع الدولي التحرك لمساعدة المتضررين والمساهمة في تقديم الإسعافات وإيصال المساعدات الأولية. وكان زعيم الحركة الملا هيبت الله أخوند أول من دعا العالم إلى تقديم المساعدات إلى متضرري الزلزال. إلا أن المجتمع الدولي اكتفى حتى الآن بالوعود ولم تصل أي مساعدات إلى المناطق المنكوبة، علماً أن إمكانيات حكومة طالبان والقبائل المحلية هشة.

وقال نائب وزير مواجهة الأحداث الطبيعية والكوارث في حكومة طالبان شرف الدين مسلم، في مؤتمر صحافي في كابول، إنه «من الصعب جداً تحديد حجم الكارثة والأرقام النهائية للخسائر، لكنها كارثة كبيرة، وشعبنا فقير يحتاج إلى مساعدات. من هنا نتطلع أن يمد المجتمع الدولي يد العون للشعب الأفغاني في هذه الفترة العصيبة».

وثمة عقبات كبيرة تحول دون وصول المساعدات الدولية، منها غياب التواصل وانقطاع العلاقات الدبلوماسية بين حكومة طالبان ودول العالم، وخصوصاً الدول الكبيرة كالولايات المتحدة الأميركية. بالتالي، فإن أي مساعدة من قبل تلك الدول ستكون عبر الشركاء في المنطقة، أو بعد البحث عن آلية ملائمة وهذا يحتاج إلى وقت، في حين أن حجم الكارثة كبير ويحتاج إلى خطوات لازمة وسريعة.

وكانت معظم المؤسسات الدولية سواء كانت معنية بحقوق الإنسان أو بالشأن العام قد أغلقت أبوابها بعد سيطرة طالبان على كابول منتصف أغسطس/ آب الماضي. وحتى الأمم المتحدة التي أعلنت أنها بحاجة إلى 15 مليون دولار لمساعدة المتضررين من جراء الزلزال، عاجزة عن المساعدة. ويصعب وضع آلية لإيصال تلك المساعدات، وما من وسيلة في الوقت الحالي سوى الاعتماد على حكومة طالبان أو بعض المؤسسات المحلية التي تعمل حالياً لمساعدة المتضررين، أو من خلال الشركاء في المنطقة كباكستان والهند وغيرهما. وكل ذلك يحتاج إلى فترة زمنية بينما تحتاج المناطق المنكوبة إلى دعم دولي سريع.

دمار كبير خلفه الزلزال (أحمد ساهل ارمان/ فرانس برس)

1500

عدد ضحايا الزلزال الذي شهدته أفغانستان بحسب حكومة طالبان، بالإضافة إلى نحو 2000 جريح.

خطف الأطفال في ليبيا: تمويل بطالة عصابات

قد تكون ليبيا طوت صفحة الحروب على اراضيها، لكن العصابات المسلحة التي افرزتها لا تزال تبحث عن مصادر للكسب عبر خطف الاطفال

طرابلس ـ **اسامة علي**

عاد الطفل مصطفى البركولي الى حضن اسرته، مؤخراً، بعد أكثر من عام من خطفه على يد عصابة مسلحة. وعكس ذلك واقع أن حقوق الأطفال لا تزال مهدورة في ليبيا، وأن السلطات المتعاقبة لم تستطع وضع حدّ للانتهاكات التي يتعرضون لها. وكان مصطفى قد خطف من أمام منزل أهله في مدينة سبها في إبريل/ نيسان من العام الماضي، وغابت أخباره أياماً قبل أن تطالب العصابة عائلته بدفع فدية مالية مقدارها مليون دولار، وفق ما أفاد قريب له يدعى حسن حامد لـ «العربي الجديد»، والذي يقول إن «أسرة الطفل المخطوف أبلغت حينها كل الجهات الأمنية والقضائية، لكنها لم تتلقَ أي تجاوب منها، ما عزّز الاشتباه في علم أجهزة الأمن بالجهة الخاطفة، أو في احتمال غضها الطرف عن الخاطفين بسبب ضعفها وعدم قدرتها على مداهمة المكان الذي احتجز فيه الطفل».

وبالتزامن مع حادثة سقوط الطفل ريان في بئر بالمغرب في فبراير/ شباط الماضي، نظم عدد من أهالي مدينة سبها احتجاجاً في إحدى ساحات المدينة لمحاولة لفت أنظار العالم إلى قضية طفلهم، مع تأكيدهم مشاركة أسرة الطفل المغربي مشاعر المواساة. وأطلق عدد من النشطاء وسم «أنقذوا الطفل مصطفى»، وكتب أحدهم لمحاولة إحياء تفاعل الرأي العام مع قضية الخطف: «لم يقع الطفل مصطفى في بئر بسبها، جنوب ليبيا، بل في قبضة عصابة خطف وابتزاز منذ أشهر. وطلب الخاطفون فدية عجز عنها أهله». وتحدث رئيس مجلس النواب أحميد حومة حينها، خلال جلسة رسمية عقدها مجلس النواب، عن قضية مصطفى، وأوضح أن العصابة التي خطفته لا تزال تطالب أسرته بمبالغ ضخمة لإطلاق سراحه، وأنها أرسلت لأسرته مقاطع مرئية تظهر الطفل يصرخ تحت التعذيب. وفيما يخضع الجنوب الليبي لسيطرة مليشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر، فهي بادرت إلى استثمار الحدث، وأظهرت الطفل مصطفى، بعد إطلاقه، يتجول في صحبة آمر المنطقة الجنوبية التابع لقيادة حفتر، في شريط فيديو تداولته منصات التواصل الاجتماعي على نطاق واسع. أما حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس، فأعلنت منح الطفل وأسرته رحلة لإطلاق العلاج في الخارج ليتمكن من تجاوز الآثار النفسية التي رافقت فترة خطفه، وهو ما استنكره الناشط المدني معتز المقرحي قائلاً: «هذا حال أصحاب الكراسي الذين لا يتجاوبون مع النداءات ولا يقدمون شيئاً، لكنهم يحسنون اقتناص الفرص لخلق شعبية مؤيدة لهم في أوساط الناس».

وبعدما زعمت المنطقة العسكرية التابعة لحفتر أنها ساهمت في تحرير مصطفى، تداولت منصات التواصل الاجتماعي شريط فيديو أظهر أحد أعيان منطقة سبها يشرح ظروف تواصل العصابة الخاطفة معه للاتفاق على إطلاق سراح الطفل، وكيف تسلمه بعدما أيقنت العصابة الخاطفة عدم قدرة أسرته على دفع الفدية. وليست هذه المرة الأولى التي تخطف فيها عصابات مسلحة أطفالاً في الجنوب، ففي يناير/ كانون الثاني 2019، خطف محمد البركولي، شقيق مصطفى نفسه، لمدة عشرة أيام، فجمعت أسرته فدية مالية مقدارها نحو مليون دولار لإطلاق سراحه.

وفي تصريحات سابقة لـ «العربي الجديد»، كشف العضو السابق في الغرفة الأمنية المشتركة المهدي سويسي أن «عدد الأطفال الذين خطفوا عام 2016 بلغ 8، وارتفع إلى 11 عام 2017، ثم بلغ 6 عام 2018. وجميعهم عادوا إلى أسرهم بعد دفع أموال للعصابات الخاطفة، ولم تقف أي جهة عسكرية أو حكومية وراء عملية إطلاق سراح هؤلاء الأطفال».

وفي فبراير/ شباط 2021، أعلنت السلطات الأمنية عن تفكيك عصابة مسلحة تمتهن خطف الأطفال في مدينة بنغازي، ما شكل أول اعتراف رسمي بوجود عصابات تنفذ هذه العمليات مقابل فدى مالية. وأوضح مكتب الإعلام في جهاز شرطة النجدة ببنغازي حينها أنه «جرى اعتقال أفراد في عصابة مسلحة وخطرة تمتهن خطف الأطفال وسليهم بقوة السلاح داخل مناطقهم، ومن أمام منازلهم، استناداً إلى بلاغات تلقتها عن وجود عصابة تستخدم السلاح والسيارات المعتمة، ويقوم أفرادها المثلمون بخطف الأطفال بهدف الحصول على أموال من أسرهم».

ويرى المقرحي أن هذه الحوادث تدل بوضوح على عجز السلطات عن القضاء على الظاهرة، ويقول لـ «العربي الجديد»: «لا نزال نحاول إيجاد أعذار للسلطات من خلال الحديث عن عجزها، لكن الواقع قد يشير إلى أنها تتغاضى هي نفسها عن الظاهرة، ما يسمح لنا بأن نتهمها بالمشاركة في توسيع الظاهرة وانتشارها. ونسأل ما مصير عصابة بنغازي التي أعلن عن تفكيكها في العام الماضي، وكذلك خاطفي مصطفى؟ لم نسمع سابقاً أي حكم صدر في حق عصابات كي يكونوا عبرة لغيرهم، وأي تطبيق لمبدأ عدم الإفلات من العقاب، ولا أعتقد بأننا سنسمع بذلك لاحقاً».

تستمر عصابات بخطف أطفال ليبيين (عبد الله دوما/ فرانس برس)

بطالب ناشطون بتحسين الأوضاع الحقوقية للأطفال (محمود تركية/ فرانس برس)

تدريس الإنكليزية في الجزائر... ثورة تربوية أم قرار سياسي؟

أقرّت السلطات الجزائرية أخيراً اعتماد الإنكليزية لغة أجنبية ثانية في النظام التعليمي إلى جانب اللغة الفرنسية. وأتى ذلك في اجتماع لمجلس الوزراء ناقش التعليم في البلاد، وقد ترأسه الرئيس عبد المجيد تبون

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

بعد سنوات من التردّد السياسي والمطالبات الأكاديمية والبيداغوجية (التربوية)، حسمت الجزائر أمرها أخيراً واتّخذت قراراً بتدريس اللغة الإنكليزية منذ بداية المرحلة الابتدائية. وبقدر ما يثير القرار ارتياحاً لافتاً في البلاد، خصوصاً لجهة مواكبته التطوّرات الحاصلة في العالم، بقدر ما يأخذ بعداً سياسياً يرتبط برغبة جزائرية جامحة وكامنة منذ عقود في التخلّص من اللغة الفرنسية ومن التبعات الثقافية المترتّبة عنها بعدّه الجزائريون «غنيمة حرب». منذ إعلان الرئاسة الجزائرية قرار مجلس الوزراء، يوم الأحد الماضي، «اعتماد اللغة الإنكليزية، بدءاً من الطور الابتدائي، بعد دراسة عميقة للخبراء والمختصين»، تكون الجزائر قد قطعت خطوة أولى نحو «الانتقال اللغوي» بعد ستة عقود كانت فيها اللغة الفرنسية وحدها اللغة الأجنبية المدرجة في مقرّرات التعليم الابتدائي في البلاد لأسباب يتعلّق بعضها بموروث ثقافي من الفترة الاستعمارية. وقبل ذلك، تصاعدت الدعوات إلى إلغاء تدريس الفرنسية أو تأخيره، وتقديم اللغة الإنكليزية إلى المرحلة الابتدائية في المقرّرات التعليمية في الجزائر بدلاً عن اللغة الفرنسية، في مسعى يتّخذ بُعداً علمياً مرتبطاً بمواكبة التطوّرات العلمية الحاصلة في العالم. وقد تزايدت هذه الدعوات خصوصاً مع اندلاع تظاهرات الحراك الشعبي في الجزائر في فبراير/ شباط 2019، لاستبعاد اللغة الفرنسية من المقرّرات التعليمية.

وتقترن المطالبات في الجزائر بتدريس اللغة الإنكليزية، في الغالب، بمطلب استبعاد اللغة الفرنسية، وتؤدّي الأسباب السياسية الدور الرئيس في ذلك. فالجزء الأكبر من الجزائريين يظنّون أنّ تدريس الإنكليزية هو السبيل الأسلم لتحقيق غايتين، الأولى هي التخلّص من الهيمنة اللغوية الفرنسية في الجزائر، الأمر الذي يقلّص إلى حدّ كبير عقوداً من التبعية الثقافية لفرنسا. أمّا الغاية الثانية فهي مواكبة التطوّر العلمي الحاصل في العالم بفعل انتشار اللغة الإنكليزية وتأثيرها واستخداماتها الواسعة وضرورتها في كلّ المجالات، لا سيّما الاقتصادية والتجارية وفي قطاع الخدمات وغيرها. وتتّخذ هذه المطالبات من نجاح تجربة بعض الدول والمستعمرات الفرنسية السابقة، في التحوّل اللغوي من الفرنسية الى الإنكليزية، من قبيل رواندا وفيتنام، وما رافقها من تطوّر على صعيد التنمية البشرية والعمران والاقتصاد والانفتاح على العالم، نموذجاً حيّاً يشجّع على خوض التجربة.

لكنّ المسألة لا تتعلق برغبة شعبية أو بقرار سياسي، بقدر ما تخضع إلى مجموعة من العوائق والمرتكزات البيداغوجية التي يستدعيها تطبيق قرار تعليم اللغة الإنكليزية وإحلالها محلّ الفرنسية منذ المرحلة الابتدائية، وتوفير الشروط الضرورية لتدريس هذه اللغة والإمكانات البشرية بالدرجة الأولى، فضلاً عن تمويل هذا القرار في علاقة بالتكوين والتحسين وكتلة الأجور لهذه الفئة الجديدة من المدرّسين. على صعيد الكادر التعليمي، لا تملك الجزائر في الوقت الحالي العدد الكافي من مدرّسي اللغة الإنكليزية، ويوضح العضو في نقابة عمّال التربية عبد الله مجاهد (نقابة تدافع عن حقوق المهنيين في قطاع التعليم في الجزائر) أنّه «بعملية حسابية فإنّ الجزائر تحصي أكثر من 50 ألف مدرسة تضمن التعليم العمومي المجاني في المرحلة الابتدائية، وهو ما يعني أنّ وزارة التربية مطالبة بتوفير ما يوافق 50 ألف معلّم لغة إنكليزية كحدّ أدنى، فيما لا تملك الجزائر في الوقت الحالي ربع هذا العدد، وما تخرّجه المعاهد والجامعات من متحصلين على شهادة اللغات واللغة الإنكليزية خصوصاً لا يتعدى الـ500 سنوياً، وهو عدد قليل جداً».

تقترن المطالبة بتدريس الإنكليزية بمطلب استبعاد الفرنسية في الغالب

لا تملك الجزائر حالياً العدد الكافي من مدرّسي اللغة الإنكليزية

بحسب ما يفيد أكاديميون وخبراء كثيرون في علوم التربية واللغات، فإنّ تحقيق الانتقال اللغوي وتدريس اللغة الإنكليزية كقاعدة لغوية أساسية في الجزائر يستدعي إجراء دراسات معمّقة حول الواقع التربوي وتعليم اللغات في الجزائر، وتوفير الوسائل الضرورية لنجاح العملية، والمرور في مرحلة انتقالية تتطلب في الوقت نفسه زيادة حصص اللغة الإنكليزية للتلاميذ الذين لم يتعلّموها في المرحلة الابتدائية، من أجل تحقيق حدّ مقبول من التوازن في معرفة اللغة بين مكوّنات جيل تعليمي معيّن.

في هذا الإطار، يقول الخبير في البيداغوجيا محمد بلمكي لـ «العربي الجديد» إنّ «الأمر يتطلب دراسة واعية وتوفير الوسائل اللازمة، إذ لا ينبغي أن تُدار المسألة التعليمية بقرار ارتجالي قد يكلّف المنظومة التربوية الكثير، ومن المهمّ تشكيل لجنة خبراء من المسؤولين عن القطاع ومدرّسين ومقرّرين متخصصين بالمناهج التربوية، لوضع الإطار الملائم لتعديل تعليم اللغات»، يضيف بلمكي أنّه «من المهم أن تعلم أنّ اللغة في هذه الحالة سوف تدرّس كمادة تعليمية وليس كلغة للناطقين بها».

اعتمدت الجزائر اللغة الإنكليزية في النظام التعليمي ابتداءً من المرحلة الابتدائية (العربي الجديد)

النص الكامل
على الموقع الالكتروني